



PROVISIONAL

A/PV. 2279
11 November 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الالفين والمائتين والتاسعة والسبعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ١١ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ الساعة ١٢/٠٠

(الجزائر)

السيد بوتليقة

الرئيس :

— كلمة سعادة الدكتور برونو كرايسكي ، المستشار الاتحادي لجمهورية النمسا

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاه أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاه باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,
Room LX-2332 مع العرض على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .
وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٦ تشرين الأول / نوفمبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

74-70277/A

كلمة سعادة الدكتور برونو كرايسكي ، المستشار الاتحادي لجمهورية النمسا
سعادة الدكتور برونو كرايسكي ، المستشار الاتحادي لجمهورية النمسا ،
اصحاب الى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب بصاحب الفخامة برونو كرايسكي ، المستشار الاتحادي للنمسا ، وأن أدعوه الى المنصة لكي يتحدث الى الجمعية العامة .

السيد كرايسكي (المستشار الاتحادي لجمهورية النمسا) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، أولا وقبل كل شيء ، أود أن أعرب عن مدى اغتباطي ان أجد نفسي بعد تسع سنوات أتشرف بأن أتحدث الى الجمعية العامة للأمم المتحدة . ويسعدني أن تتاح لي هذه الفرصة تحت رئاسة وزير خارجية جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية . وهذا يذكرني بتلك الاوقات التي كان يتم فيها عمل الكثير هنا في الامم المتحدة لمساعدة الشعب الجزائري في نضاله من أجل حريته الكاملة واستقلاله . وان الشعب في بلادي كان دائما يتابع آمال الأمة الجزائرية بعطف عميق وتفهم ، وهو موقف أعربت عنه النمسا اكثر من مرة في الأمم المتحدة .

ولقد كان لدى بعض الشكوك فيما يتعلق بلياقة مقاطعة العمل الهام للجمعية العامة ، وجدول أعمالها المثل ، بخطاب من جانبي ، ولكن اعتبارين حفزاني على التغلب على ترددتي : أولا ، أهمية هذه المؤسسة العالمية الفريدة التي تجعل من واجب رئيس كل حكومة أن ينتهـز الفرصة ليقدم وجهات نظره هنا ؛ وثانيا ، حقيقة أن مسائل معينة كنت أهتم بها طوال سنوات عديدة تحتل أهمية كبرى في الوقت الحاضر .

وفى خلال العام الماضى أو نحو ذلك ، فان مشكلة الطاقة قد أخذت أهمية متزايدة وهناك مناقشات لا تتوقف حول سعر البترول . وفيما يتعلق بالمشكلة الاساسية فاننى أود أن أقرر هنا مرة أخرى وجهة نظرى التى نالت أنادى بها لسنوات . فلفترة طويلة كانت معدلات التبادل التجارى غير مواتية على الاطلاق بالنسبة للدول المنتجة للبترول ، بل وغيرها من الدول المنتجة للمواد الخام ، وهى حقيقة تم انتقادها وبحق فى أول مؤتمر للامم المتحدة للتجارة والائماء ، الذى دعا الى " ترتيبات موضوعية ، ودولية " فيما يتعلق " بضمن أسعار مجزية وعادلة وثابتة للسلع الاولية ، وخاصة تلك السلع التى تصدرها الدول النامية " وذلك من أجل " حفز نمو ديناميكى وثابت وضمن إمكانية التنبؤ المعقول بمكاسب الدول النامية من صادراتها " .

ومن هنا أود أن أؤكد أن الدول المنتجة للبترول من حقها أن تحصل على سعر معقول لمنتجاتها . وهذا ، ينطبق فى واقع الامر على كل الدول التى تنتج مواد خام . ان المشكلة الحقيقية هى مدى استعداد الدول الصناعية - التى تحتاج بشدة الى هذه السلع - لان تدفع فى مقابل هذه السلع ؟ وهذا يثير سؤالاً آخر حول ماهو الربح الذى يعتبر ربحاً معقولاً ؟ ويتبع ذلك سؤال ثالث ، وهو هل نستطيع فعلاً أن نتحمل موقفاً نجد فيه أن السلع ذات الأهمية البالغة بالنسبة للدول المنتجة والدول المستهلكة تصبح موضوطة لنزوات المضاربة والتضهن ؟

ان اقتراحات كثيرة وفريدة قد تم تقديمها للحيلولة دون ذلك ، ولكن فى النهاية فان الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة هى مايتطلع اليه العالم للوصول الى جواب لهذه الاسئلة . ان خبرة حياتى قد علمتنى ألا أتعلق بأية أوهام . وأنا أعرف ان ادراك وجود مشكلة وضرورة معالجتها ليس فى حد ذاته ضمانا للتوصل الى حل ناجح . ومن هنا ، أستطيع أن أتخيل أنه هنا ، فى الأمم المتحدة ، بأن التوصل الى مجموعة من الافكار الواضحة قد تبرز وتحصل على السلطة الادبيية الضرورية لممارسة تأثير حقيقى على العالم كله . وعلى أى حال ، فان الكثير من المطالب والافكار ، نالت فى البداية ليست لها سوى ميزة أدبية ، وذلك مثل ، الحق فى أجور أفضل ، والدعوة الى العمل ثمانى ساعات فى اليوم ، وأشياء أخرى كثيرة أدى تحقيقها الى تحويل الدولة الى مؤسسة للرعاية العامة .

وفيما يتعلق بمسألة المعدلات التى يمكن أن ترفع اليها أسعار المواد الخام ، وخاصة سعر البترول ، فان الجواب يبدو بسيطاً للغاية . ذلك انه لو حدث ركود اقتصادى كبير وأصاب هذا

الركود الدول الصناعية ، فسوف يحدث نقص حاد في طلب هذه الدول على الطاقة ، نتيجة للنقص في الطلب على السلع وهكذا . وبالرغم من تصميم الدول المنتجة للبترول على خفض الانتاج فان الطلب على البترول في النهاية سوف يقل . ومن هنا فانه من مصلحة الدول المنتجة للبترول أن تساعد في التوصل الى حلول تمنع حدوث أزمة اقتصادية عالمية . ولا يمكن أن يكون هناك أزمة أو كساد طويل المدى في أي جزء من العالم دون أن يؤثر ذلك على المناطق الاخرى . ويبدو أنها فكرة طيبة أن تقوم الدول الصناعية في غرب أوروبا ووسطها وأن تنضم الى الدول في أمريكا الشمالية واليابان لوضع سياسة عامة للطاقة ، على أساس ان ذلك لا يجب أن يؤدي على الإطلاق الى وضع استراتيجيات تهدف الى العمل ضد الدول المنتجة للبترول ، وانما تمهد الطريق من أجل التعاون بين هذه الدول وبين الدول المنتجة للبترول .

ان برنامج الطاقة الدولي الذي تم تشكيله في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، يوفر في رأينا ، ذلك النوع من التنظيم الذي يشجع التعاون فيما بين الدول المستهلكة للبترول . ومع ذلك ، وفيما يتعلق بنا ، فان هذه ليست سوى الخطوة الاولى في اتجاه تعاون اوسع بين هذه الدول وبين الدول المنتجة للبترول ، وفي مرحلة ثالثة ، بين هاتين المجموعتين من الدول وبين الدول النامية الاخرى . هذا كله يجب أن يتم ، في رأيي ، خلال الشهور القليلة القادمة . . وأنا أكرر ، خلال الشهور القليلة القادمة . ان النمسا سوف تؤيد مثل هذه الجهود بعد أن تدرسها جيدا وأن تدرس ما تنطوي عليه . وتأيدنا يقوم على أساس ثلاث مطالب أساسية :

أولا ، لقد توصلنا الى نتيجة مؤداها أن هذه الجهود لا يجب بأي حال من الأحوال أن تشكل محاولة لوضع استراتيجية اقتصادية موجهة ضد الآخرين .
ثانيا ، لا بد أن نضمن أن هذه الوثيقة سوف تؤدي الى زيادة ذلك النوع من التعاون الذي تحدثت عنه من قبل .

ثالثا ، اننا فقط على استعداد لأن نقبل مثل هذه الالتزامات التي تتفق مع الحياد الدائم الذي ينص عليه دستورنا .

وهناك مشكلة أخرى في هذا الصدد سوف تتطلب الاهتمام في المستقبل القريب . ذلك أنه في الفترة الاخيرة ، فان عطية تمييز بين الدول النامية قد بدأت ، نتيجة للتحركات في أسعار المواد الخام . ان لفظة "العالم الرابع" بدأت تظهر للوجود . ان دول ما يسمى بهـذا

"العالم الرابع" تجد أنفسها فى حالة من الفقر المدقع ، ومن هنا فانه من الضرورى اتخــاذ خطوات عاجلة لمساعدتها . وأنا أسلم صراحةً ان بلادى أيضاً ، لم تقدم كل المساعدات التى نشعر أدبيا بأننا ملزمون بتقديمها . ولقد كان ذلك ، والى حد كبير نتيجة للزيادة فيما ندفعه فى مقابل الطاقة . ووفقا للتقديرات ، فسوف نضطر الى أن ندفع فى عام ١٩٧٤ أكثر مما كنا ندفعه فى عام ١٩٧٣ بحوالى ٨٠ مليون شلن نمساوى . وسوف يسعدنا أن نخصص جزءاً من هذا المبلغ لمساعدات التنمية ، كما فعلنا فى السنوات السابقة . ولعلنى أذكر هنا بالقروض النمساوية للبنك الدولى فى عام ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، وقد وصلت كل منها الى حوالى ٥٠٠ مليون شلن نمساوى .

ومع ذلك ، فأننى اعتقد أن أوروبا جديدة قد برزت . ولما كان منتجو المواد الخام يبدو أنهم على استعداد لتخفيف صعوبات الدول التى تحتاج الى هذه المواد فإن الطريقة الطبيعية للخروج من هذا الطريق المسدود هو التوصل الى جهد مشترك بين هذه الدول المنتجة وبين الدول الصناعية المتقدمة . ويمكن التوصل الى ترتيبات يمكن للدول المنتجة للمواد الخام ومع دولة صناعية أخرى أن تمول بشكل مشترك امدادات المنتجات الصناعية من هذه الدولة الى دولة من دول العالم الرابع . ان مثل هذا الاجراء سوف يحفز التنمية فى المجال الصناعى . وان مسألة ما اذا كانت الترتيبات من هذا النوع ممكنة التحقيق على اساس ثلاثي فقط أى أن تكون دولة منتجة للمواد الخام مع دولة صناعية بمساعدة دولة نامية تفتقر لهذه الموارد . ونحن نعتقد أن حلا متعددة الاطراف يمكن أيضا التوصل اليها . ان شاه ايران قد ابلغنى مؤخرا بوجهات نظره حول الموضوع وانا اشعر انها وجهات نظر طيبة . انه يدعو الى تجميع الموارد الاقتصادية للعالم ، ووفقا لذلك فانه سوف تقسم الدول الى ثلاث مجموعات : دول صناعية تجارية ، ودول منتجة للمواد الخام التى حققت بالفعل عوقا طيبا فى ميزانها التجارى ، والدول النامية .

فى أوروبا هناك الآن مناقشات حول موعد مناسب لعقد مؤتمر لامن على أعلى مستوى ، والسؤال الذى يثور بصراحة هو ما هى الأهمية الكبرى التى يمكن ان تكون لمثل هذا المؤتمر . لقد استمرت الاستعدادات لشهور والموضوعات المعروضة هى عن ناحية المسائل المتعلقة بالامن ، ومن ناحية أخرى المسائل المتعلقة بالتعاون بين الدول الأوروبية فى مجال التجارة والصناعة والنقل وحماية البيئة . ويستطيع المرء أن يقول أن هذه مسائل طحة بل وحيوية . ولكن هناك مشكلة أخرى يمكن أن تذكر فى جدول اعمال مناقشات جادة على أعلى مستوى وهى مسألة استعداد أوروبا للقيام بالتزامات فى العالم الرابع . ان هذا المؤتمر يمكن بذلك أن يضع مبادئ أساسية وان يتخذ توصيات ذات أهمية كبرى .

وأود الآن أن أنتقل الى حياد النساء . اننا نشعر أن من حقنا أن نؤكد هذا الحياد فى أى إطار دولى ليس فقط لان السياسة التى ننتهجها وكما ننتهجها فى الماضى قد اعترف بها العالم كله لفهمونا للحياد ، ولكن أيضا لان الالتزامات تجاه الامم المتحدة واهدافها وهى الالتزامات التى اخذناها على عاتقنا هى من ذلك النوع الذى يمكن للنساء كدولة محاييدة ، تعتبر نفسها مؤهلة لها تماما . واستطيع أن أذكر هنا أن الحسنيين النساء يشاركون فى

عطيات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في قبرص ، وفي سيناء ، وفي مرتفعات الجولان ، وبالمشاركة في هذه العمليات فإننا ندرك تمام الإدراك نتائج تنفيذ هذه المهام . وفي قبرص وفي مرتفعات الجولان فإن بعض أعضاء الكتائب النسائية قد فقدوا حياتهم .

ومنذ إبرام معاهدة دولة النساء في عام ١٩٥٥ وتم الحصول على حرية البلاد بأكملها وسيادتها ، فإن فيينا عاصمة النساء كانت في كثير من الأحيان مكانا لاجتماع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

كذلك فإن منظمات دولية كبرى — وهذا يتضمن أيضا منظمات غير حكومية — قد أنشأت مقارها في فيينا . ان الحكومة النسائية تقوم بجهود كبرى لخلق الظروف المثلى للتأهية والفنية من أجل هذه المؤسسات . ان مجتمعات من الباني الكبرى يجري انشاؤها حاليا على ضفاف الدانوب لخدمة هذه المنظمات . ان حكومة النساء ومدينة فيينا والشعب النسائي بذلك يقدمون اسهاما ماليا كبيرا في هذا الصدد . ان ذلك — هو كما يحدث في الدول الديمقراطية في بعض الأحيان — موضوع لمجادلات سياسية داخلية .

ان الحكومة الاتحادية تعتبر أن هذا المشروع ذو أهمية كبرى لأسباب عديدة . وليس أقلها هو الاعتقاد بأن حياة النساء والجهود التي اشترت اليها آنفا تشكل اسهاما هاما في الاستقرار في وسط أوروبا وهذا هو موضوع اقتراحنا الحالي في واحدة من اللجان الرئيسية في هذه الجمعية العامة .

وأود منكم أن تنادروا الى هذه المسائل ليس فقط من وجهة نظر فنية ولكن في هذا الاطار الاساسي ، وأقصد به أن أنشطة الأمم المتحدة تتم في جزء من أوروبا ، كان خلال الجزء الاول من هذا القرن مكانا لصراعات أوروبية عنيفة وحروب عالمية . ذلك وبغير أي مبالغة ، سوف يحفز دعم مؤسسات الأمم المتحدة في قلب أوروبا . ان وجود جو دولي للتفاهم قد مكنتنا من خلق دولة تقوم على أساس الاستقرار الاقتصادي والسياسي الداخلي والرفاهية والسلام الاجتماعي .

ان هذه الجهود يمكن الاعتراف بها عن طريق قرار من هذه المنظمة . وأظن أنني لست بحاجة الى أن أؤكد أننا من جانبنا سوف نفسر مثل هذا القرار على أنه عمل آخر من أعمال الاعتراف بحيادنا الدائم .

ان بعدا آخر من أبعاد حياد النمسا يتصل بموقع بلادنا الجغرافى وأقصد به القيام بمهمة انسانية ذات طبيعة خاصة . ان مئات الألوف من الافراد من كل أجزاء العالم قد لجأوا الى النمسا ، أو تحركوا عبر النمسا الى دول أخرى .

ولا تزال النمسا ملتزمة بالقيام بهذا الدور الانسانى والاستمرار فى أداء هذا الدور فانتنا سوف نرحب بالدول الاخرى التى تنتهج نهجا مماثلا .

وبعد بحث المسائل السابقة التى تهتم بها النمسا اهتماما خاصا ، أود أن أقول بضع كلمات حول قضية أخرى سوف تقضون فى بحثها قدرا كبيرا من الجهد والوقت فى الايام القليلة القادمة .

اننى لا أستطيع أن أقدم أى حلول جاهزة لمشكلة الشرق الاوسط ولكن مهما كان ماسينا قش هنا فى المناقشات القادمة فان أهم هدف ، لابد أن يكون هو تحقيق صمت العمل العسكرية فى منطقة كان لأوروبا علاقات وثيقة بها طوال قرون . وأنا واثق ان المناقشات هنا فى الامم المتحدة سوف تقدم تأييدا قويا لكل أولئك الذين يحطون من أجل سياسة تهدف أولا الى التقليل من حدة المواجهة العسكرية . ان المسألة ليست فقط مسألة الحيلولة دون حدوث صراع عسكرى محلى وان كان ذلك يعتبر هدفا هاما فى حد ذاته ، ولكن الهدف أن نبذل قصارى جهدنا لتجنب أن تتطور مثل هذه الصراعات الى مواجهات تتضمن قارات أخرى . ان رئيس الولايات المتحدة والسيد بريجنيف يحاولان أن يحققا انفراجا دوليا ، ولكن قدر الانفراج الذى تحقق فى أوروبا حتى الآن سوف يضيع لو أن سياسة تخفيف حدة التوتر العسكرية فى الشرق الاوسط فشلت .

وفيما يتعلق بموقف النمسا من الصراع فى الشرق الاوسط فاننى أقول أنه عندما زار السيد رئيس وزراء سوريا الأيوبي فيينا فقد قلت فى خطابى عقب حفل العشاء :

" اننا بقدر ما نرغب في علاقات طيبة ، لا أستطيع أن أترك هذه الفرصة تمر دون أن أؤكد بصراحة ، اننا لانستطيع الا أن نتصور مثل هذه العلاقات الا أن تكون علاقات لا تقوم على حساب علاقاتنا الطيبة بالدول الاخرى . اننى أود أن أوضح ذلك ، الا أن للنمسا علاقات طيبة بدول العالم العربى تماما كما لها مع اسرائيل . وذلك لأسباب عديدة تتعلق بالمبادئ وحوافز محددة . ان الآلاف من الافراد الذين ولدوا في النمسا قد وجدوا ديارا جديدة هناك . ان مئات الألوف لم يعد أعامهم اختيار سوى أن يذهبوا الى هناك هربا من الاضطهاد . وأخيرا ان مجتمعا حديثا قد نما ونشأ هناك . ان عدم الاعتراف بذلك يتعارض مع فكرتنا عن المدنية " .

وفيما يتعلق بمسألة مناعة تحرير فلسطين فان النمسا قررت أن تصوّت في صالح القرار المتعلق بها ، لانه كما قال ممثل النمسا فان النمسا ترى بأن المشكلة المعقدة - مشكلة تحقيق السلام في الشرق الاوسط - لا يحسن حلها دون أن نأخذ في الاعتبار الآمال المشروعة للشعب الفلسطيني . وهذا هو السبب في أن حكومة النمسا تعتبر أن المناقشة حول مسألة فلسطين هامة . ان المناقشات القادمة قد تكون نقلة تحول تؤدي الى التوصل الى وسائل سلمية بدلا من العنف لعل المشائل الخطيرة التي تواجهها .

والمؤكد أن حقيقة وجود حركة تستخدم الاساليب الارهابية فان ذلك يقلل كثيرا من حوافزها الاخلاقية ومن قدرتها . وبالنسبة للكثيرين منا فان هذه الاساليب البغيضة ، والكثيرون منا لا يعتبرون أن لها ما يبررها في أى ظروف . ومن هنا فاننا نجد من الصعوبة ان نفضل أهداف هذه الحركة عن الوسائل التي تستخدمها لتحقيقها . ان تاريخ الخمسين عاما الماضية قد أوضح أن هناك حركات تلجأ الى أساليب وحشية في نضالها لتأكيد نفسها ومع ذلك يقوم زعمائها ومصد التوصل الى حل وسط مقبول بتحقيق وضع أدبى طيب . ومن هنا فاننا لا يجب أن نصدر حكما على أية حركة قبل أن نتاج لها الفرصة لكي تثبت مسؤوليتها السياسية والادبية . ومن هنا فاننى أناشد كل المشاركين في المناقشة القادمة ألا ينسوا مطلقا أثناء المداولات أن الامر المهم على الجانبين هو مصير أفراد يرغبون فعلا في أن يعيشوا في سلام . وأنا أناشد كل الاطراف المعنية أن تأخذ ذلك في اعتبارها .

ان كلماتي قد تضيح دهاء ومع ذلك فانني أوكد ماقلت باعتراري من جيل عاش الكثير من الكوارث وشاهد معاناة بشرية لاحد لها خلال الخمسين عاما الماضية. انني أوجه هذا النداء الى هذه الجمعية العامة باعتباري فرد ملتزم بالتزام عميقا بفلسفة سياسية تدعو الى العدالة الاجتماعية في اطار كل أمة والسلام بين كل الدول. وأنا أوجه هذه الكلمات اليكم باعتباري مواطنا في دولة في وسط أوروبا عاش شعبها فظائع حربين عالميتين وثل طوال عشرات السنين الاخيرة يعلم ويقدر مزايا السلام والرفاهية. ونحن نعرف من تجاربنا الخاصة ماتد مره الحرب ومايفعله السلام. ولما كنا ندرك ذلك، فاننا ندرك أيضا ان منطقة الشرق الاوسط التاريخية التي تعتبر جزءا ومهدا لكثير من الحضارات العالمي بدت تصبح منطقة سلام، يمكن أن تسهم كثيرا في رفاهية شعوبها في عشرات السنين القادمة وعلى أساس صراحة مناقشاتنا دعوني أطلب منكم مرة أخرى أن تبحثوا هذه المسائل باعتبارها ترتبط ارتباطا وثيقا بمطية الانفراج الدولي.

ولا أود أن اختتم كلمتي دون أن أكرر مدى شعور النساء بالالتزام بمبادئ الامم المتحدة. ونحن نعرف أن الامم المتحدة برغم الكثير من النقد تخدم سلام العالم وليس على الاقل بتقديس وتوفير مجال للمواجهة السياسية. ان مشاكل كثيرة كان يبدو أنها تستحيل على الحل عندما تسم عرضها على الامم المتحدة ولكن تم حلها سلميا. وحتى عند التوصل الى مثل هذه الحلول خارج الامم المتحدة فلا أحد يستطيع أن يقول كيف أن المناقشات والجهود الدبلوماسية في داخل هذه الامم المتحدة قد أسهمت في مثل هذه الحلول. ومن هنا أود أن أختتم كلمتي بأن أعرب مرة أخرى عن حقيقة أنه شرف كبير لي أن أتحدث هنا الى الجمعية العامة.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : باسم الجمعية العامة أود أن أشكر المستشار الاتحادي لجمهورية النمسا صاحب الفخامة السيد برونو كرايسكني على خطابه الهام.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥